جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

نسبة المشاركة في الانتخابات وأثرها على شرعية النظام السياسي

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

مهند محمد جاسم الشويلي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ. **د. نجلاء مهدي محسن بحر**

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

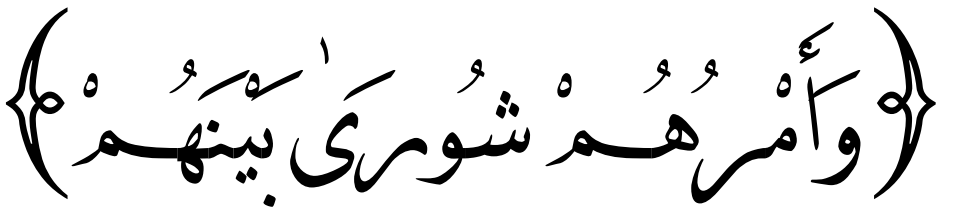
﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾

(صدق الله العلي العظيم)

الشورى: آية ٣٨

الإهداء

- إلى من غرس فينا حب العلم، وسهر وتعب ليصل بنا إلى ما نحن عليه اليوم **(والدي رحمه الله)**

- إلى أرقى صور العطاء الإنساني، ومصدر الحنان الذي سهر الليالي وتحمّل المشقة حتى أصل إلى ما أنا عليه اليوم... **(أمي الغالية حفظها الله)**

- إلى زوجتي وإلى أبنائي

- إلى الدكتورة (نجلاء مهدي) الموقرة، التي أشرفت على بحثي هذا .

- **الى الأساتذة الكرام في معهد العلمين..**

*****أهديكم ثمرة جهدي المتمثلة في هذا البحث المتواضع*****

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، الحمد لك يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك، لك الحمد في السراء والضراء، وفي اليسر والعسر، لك الحمد على نعمك التي لا تُعد ولا تُحصى، لك الحمد كما أنت أهله وكما ينبغي لجلال وجهك الكريم وعظيم شأنك.

اللهم لك الحمد والشكر بعد أن وفقتني لإتمام هذه الرسالة، والشكر موصول لحبيبك المصطفى الهادي الأمين، معلمي وسيدي، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

ويطيب لي، وقد أكرمني الله بإنجاز هذه الرسالة، أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذة الدكتورة **نجلاء مهدي محسن بحر**، التي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذه الرسالة، فجزاها الله عني خير الجزاء لما قدمته من وقت وجهد، وما أولتني من توجيه كريم ونصح سديد، كان له أعظم الأثر في إخراج هذا العمل بهذا الشكل. فلقد وجدت منها رحابة صدر، وخلقاً رفيعاً، وتواضعاً جمّاً، أسأل الله أن يبارك في علمها، وأن يرفع منزلتها في الدنيا والآخرة.

ولا يفوتني أن أعبر عن عميق شكري وامتناني لأساتذتي الكرام في معهد العلمين، الذين لم يبخلوا عليّ بالتوجيه والدعم طيلة مسيرتي الدراسية.

والشكر للجنة المناقشة الموقرة، لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

ولا أنسى أن أشكر كل من أسهم في دعم هذا العمل، سواء بجمع المصادر، أو بتقديم النصيحة والمساعدة في التنسيق والطباعة، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

ومن الله التوفيق

الباحث

المستخلص

تُعدّ المشاركة في الانتخابات من أبرز تجليات الممارسة الديمقراطية، إذ تُشكّل الأداة التي يعبّر المواطنون من خلالها عن إرادتهم السياسية، وتُسهم في إضفاء الشرعية القانونية والشعبية على النظام السياسي. فكلما ارتفعت نسبة المشاركة، دلّ ذلك على ارتفاع مستوى الوعي السياسي، وقوة الثقة الشعبية بالمؤسسات، مما يُعزّز من شرعية النظام ويمنحه استقراراً سياسياً أكبر، ويُكسب مؤسسات الدولة قدرة أقوى على التمثيل واتخاذ القرار. أما انخفاض هذه النسبة، فيُعد مؤشراً على تراجع الثقة الشعبية، وقد يُثير الشكوك بشأن شرعية السلطة وتمثيلها الفعلي لإرادة الجماهير، وهو ما قد يفتح الباب أمام موجات من السخط السياسي والدعوات إلى مراجعة النظام القائم وآليات العملية الانتخابية. وتستند المشاركة الانتخابية إلى قواعد قانونية متينة على المستويين الوطني والدولي، إذ تُكفل من خلال الدساتير والتشريعات الداخلية كحق أساسي من حقوق المواطنة، كما تؤكد عليها المواثيق الدولية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الحقوق المدنية والسياسية. وتتعدد صور المشاركة، من التصويت والترشح إلى الانخراط في الحملات الانتخابية، وتمتزج هذه الصور بين كونها حقاً فردياً وواجباً وطنياً، وهو ما يمنحها طابعاً مزدوجاً يجعل الالتزام بها ضرورة لتحقيق التمثيل العادل وترسيخ أسس دولة القانون والمؤسسات. أما شرعية النظام السياسي، فهي انعكاس لمدى قبول المجتمع للنظام القائم من حيث هيكله وآلياته وأدائه. وتقوم على مرتكزين متكاملين؛ أحدهما قانوني يتجسد في الأطر الدستورية والتشريعية التي تنظّم بنية السلطة، والآخر شعبي ينبع من ثقة المواطنين في تلك السلطة ومؤسساتها. وتُعدّ نسبة الإقبال على الانتخابات من أبرز المؤشرات التي يُقاس بها هذا القبول الشعبي، ومدى انسجام السياسات العامة مع تطلعات المجتمع. ويُعد ارتفاع نسبة المشاركة دلالة على رضا شعبي نسبي، ما يُسهم في تحقيق تداول سلمي للسلطة ويمنحها تفويضاً ديمقراطياً واسعاً، في حين يرتبط انخفاض هذه النسبة بجملة من العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية التي تُفضي إلى عزوف جماهيري يُضعف شرعية النظام، ويجعله أكثر عرضة للانتقاد والاضطراب. وعليه، فإن نسبة المشاركة تُعدّ مقياساً جوهرياً لشرعية النظام السياسي، ومؤشراً دقيقاً على مدى استقراره أو هشاشته، بل إنها تمثل في كثير من الأحيان الحد الفاصل بين الشرعية الشكلية التي تمنحها النصوص، والشرعية الواقعية التي يمنحها الشعب.

جدول المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول **التعريف بالمشاركة في الانتخابات وشرعية النظام السياسي**	4
المبحث الأول التعريف بالمشاركة في الانتخابات	5
المطلب الأول مفهوم المشاركة في الانتخابات	6
الفرع الأول: تعريف المشاركة في الانتخابات وأنواعها	6
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للمشـــاركة في الانتخابات	16
المطلب الثاني الأساس القانوني للمشاركة في الانتخابات	22
الفرع الأول: الأساس القانوني الوطني للمشاركة في الانتخابات	22
الفرع الثاني: الأساس الدولي للمشاركة في الانتخابات	28
المبحث الثاني التعريف بشرعية النظام السياسي	33
المطلب الأول مفهوم شرعية النظام السياسي	34
الفرع الأول: مفهوم الشرعية	34
الفرع الثاني: مفهوم النظام السياسي	38
المطلب الثاني الأساس القانوني لشرعية النظام السياسي	44
الفرع الأول: الأساس الدستوري لشرعية النظام السياسي	44
الفرع الثاني: الأساس التشريعي لشرعية النظام السياسي	49
الفصل الثاني **أثر نسبة المشاركة في الانتخابات على شرعية النظام السياسي**	54
المبحث الأول نسب المشاركة المرتفعة في الانتخابات	55
المطلب الأول متطلبات تحقيق نسب المشاركة المرتفعة في الانتخابات	56
الفرع الأول: متطلبات موضوعية عامة لتحقيق نسب المشاركة المرتفعة في الانتخابات	56
الفرع الثاني: متطلبات إجرائية خاصة لتحقيق نسب المشاركة المرتفعة في الانتخابات	62

المطلب الثاني أثر نسب المشاركة المرتفعة في الانتخابات على شرعية النظام السياسي	66
الفرع الأول: التداول السلمي للسلطة	67
الفرع الثاني: تعزيز الثقة بالنظام السياسي واستقراره	70
المبحث الثاني نسب المشاركة المتدنية في الانتخابات	76
المطلب الأول العوامل المؤثرة في تدني نسب المشاركة في الانتخابات	77
الفرع الأول: العوامل القانونية والسياسية لتدني نسب المشاركة في الانتخابات	77
الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية لتدني نسب المشاركة في الانتخابات	84
المطلب الثاني أثر نسب المشاركة المتدنية في الانتخابات على شرعية النظام السياسي	88
الفرع الأول: عدم الاستقرار السياسي	89
الفرع الثاني: ضعف الثقة بالنظام السياسي	93
الخاتمة	100
أولاً: الاستنتاجات	100
ثانياً: المقترحات	102
المصادر والمراجع	106

المقدّمة

أولاً: التعريف بموضوع البحث

تُشكّل الانتخابات في النظم الديمقراطيّة الوسيلة الرئيسة التي يُعبّر من خلالها الشعب عن إرادته في اختيار من يمثّله في إدارة شؤون الدولة، وتعدّ نسبة المشاركة في هذه الانتخابات مؤشّراً جوهريّاً على مدى التفاعل الشعبي مع العملية السياسيّة، وانعكاسًا مباشرًا على مستوى الشرعيّة التي يتمتع بها النظام السياسي القائم، إذ إنّ مشاركة المواطنين، لا سيّما حين تكون واسعة النطاق، تمثّل نوعًا من التعاقد الضمني بين الحاكم والمحكوم، ومصدرًا لشرعية القرار السياسي، بل تمثّل أحد أهم أوجه الرقابة الشعبيّة على السلطة العامة، ووسيلة لضمان التداول السلمي لها.

وتُمثّل العلاقة بين نسبة المشاركة في الانتخابات من جهة، وشرعيّة النظام السياسي من جهة أخرى، واحدةً من أكثر القضايا حيويّة في الفكر الدستوري والسياسي المعاصر، لما تحمله من دلالات عميقة تمسّ جوهر الديمقراطيّة التمثيليّة، ومفهوم السيادة الشعبيّة. إذ إنّ الانتخابات، في جوهرها، لا تقتصر على كونها ممارسة إجرائيّة تُجرى كلّ بضع سنوات، بل هي التعبير الأرقى عن الإرادة الجمعيّة التي تُضفي الشرعيّة القانونيّة والدستوريّة على السلطات العامة، وتمنحها الشرعية في تنفيذ السياسات العامة وصياغة التوجّهات الاستراتيجيّة للدولة.

ويُعدّ ارتفاع نسب المشاركة الانتخابيّة دلالة على قناعة المواطن في العملية السياسيّة وقبوله بشرعيّة النظام القائم، وهو ما يعكس توافر الثقة العامة في المؤسسات السياسيّة، وفي شفافيّة، ونزاهة الإجراءات الانتخابيّة. كما يُعدّ هذا الارتفاع علامةً على تمتّع الفرد بحقوقه السياسيّة من دون معوّقات، وعلى فعالية الأطر القانونيّة والتنظيميّة التي تضمن له حريّة الترشّح والاقتراع، وتمكّنه من الإسهام في صياغة ملامح الحياة العامة. وقد أكّدت التجارب الدستوريّة المقارنة، أنّ المشاركة في الانتخابات تمثّل في آنٍ واحد حقّاً دستورياً، وواجباً وطنياً، وأداةً لتقويم السلوك السياسي للدولة عبر المساءلة والمحاسبة ولهذا فإنّ ارتفاع نسبة المشاركة هذه تعكس مؤشرات إيجابيّة على النظام السياسي في الدولة.

أمّا انخفاض نسب المشاركة، فهو لا يعكس فقط فتور الاهتمام السياسي لدى الجمهور، بل يُثير تساؤلات مشروعة بشأن شرعية السلطة المنبثقة عن هذه الانتخابات، ومدى تمثيلها الحقيقي للشعب، وتُعدّ نسب العزوف المرتفعة إنذارًا سياسيًا يكشف عن وجود أزمات تتصل بعدم ثقة المواطن في فعالية الانتخابات بوصفها أداةً للتغيير، أو تشكيكه في نزاهة القائمين عليها، أو شعوره باللاجدوى من المشاركة في ظل هيمنة قوى سياسيّة بعينها ، أو ضعف التعدديّة

السياسيّة. وعليه فإنّ تدنّي نسب المشاركة في الانتخابات يمكن أنّ تتحول إلى معيار فعلي لقياس عدم رضا الجماهير على الطبقة السياسيّة، ومؤشّر لتفكك، أو بداية تفكّك النظام السياسي، أو انكشاف هشاشته.

وتتجلّى أهمية نسبة المشاركة بوصفها عاملًا محددًا للشرعيّة من زاويتين رئيستين. الأولى، إنّ المشاركة الفاعلة تُضفي على النظام القائم شرعيّة ديمقراطيّة شعبيّة، وتمنحه القوّة في الداخل، والثقة في الخارج، لا سيّما في المجتمعات الانتقاليّة، أو الخارجة من أزمات. والثانية، إنّ ضعف هذه المشاركة، مهما كانت أسبابها، قد يؤدّي إلى نزع الثقة عن النظام السياسي، وإضعاف تمثيل المؤسسات التشريعيّة والتنفيذيّة، وفتح المجال للطعن في نتائج الانتخابات ومخرجاتها، بل فد تؤسّس لنوع من الانقسام السياسي والاجتماعي العميق.

ولا تقتصر الآثار المترتّبة على ضعف المشاركة على الجانب السياسي، بل تمتد إلى البُعد القانوني من خلال التشكيك في شرعيّة القوانين الصادرة عن هيئات منتخبة تمثّل أقليّة من الشعب، كما تمتد إلى البُعد المؤسسي من خلال تقويض إستقرار الحكم، وفتح المجال أمام الاحتجاجات، والاضطرابات، والبحث عن بدائل غير ديمقراطيّة للتغيير. وفي المقابل، فإنّ المشاركة الواسعة تمثّل مدخلاً لتحقيق التداول السلمي للسلطة، وتعزيز الثقة في الآليات الانتخابيّة، وترسيخ الممارسات الديمقراطيّة ضمن ثقافة سياسيّة قانونيّة ناضجة.

ولعلّ التجربة العراقيّة الحالية، تُبرز بوضوح هذه الإشكاليّة، في ظل تراجع مستويات المشاركة في عدد من الدورات الانتخابيّة، على الرغم من وجود إطار دستوري، وهيئات انتخابيّة مستقلّة، فتكشف هذه المفارقة عن ضرورة مراجعة العوامل القانونيّة والتنظيميّة والسياسيّة التي تُعيق مشاركة الجمهور في الانتخابات في العراق، وعن الحاجة الماسّة لتفعيل الأطر الدستوريّة عبر إصلاح المنظومة الانتخابيّة، وممارسات الأحزاب السياسيّة، لضمان تمثيل حقيقي يعكس الإرادة الشعبيّة، ويمنح النظام السياسي شرعيته المنشودة.

ثانيًا: أهمّية البحث

تبرز أهمّية هذا البحث في ظل ما يشهده الواقع السياسي العراقي، وغيره من الدول ذات التجربة الديمقراطيّة الحديثة، من تراجع في نسب المشاركة الانتخابيّة، الأمر الذي يُفضي إلى إضعاف القاعدة التمثيليّة للنظام السياسي، ويُهدّد استقراره القانوني، والسياسي، ويأتي هذا البحث ليُسهم في تسليط الضوء على الإطار النظري، والقانوني للمشاركة الانتخابيّة ، ويكشف عن انعكاسات نسب المشاركة على بنية الشرعيّة السياسيّة، ويُقدّم مخرجات علميّة، قد تُفيد في تطوير التشريعات، والسياسات العامة الهادفة إلى تعزيز المشاركة الشعبيّة.

ثالثًا: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول تساؤل رئيس مفاده: ما مدى تأثير نسبة المشاركة في الانتخابات في شرعيّة النظام السياسي؟ ويتفرّع عن هذه الإشكاليّة تساؤلات فرعيّة، منها: ما الأساس القانوني للمشاركة الانتخابيّة؟ وهل تُعدّ المشاركة حقّاً أو واجباً؟ وما العوامل القانونيّة والسياسيّة التي تؤدّي إلى تدنّي أو ارتفاع نسب المشاركة؟ وكيف تؤثّر هذه النسب في مفهوم الشرعيّة بمختلف أبعاده الدستوريّة والسياسيّة؟

رابعًا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

١- بيان الإطار المفاهيمي والقانوني للمشاركة في الانتخابات.
٢- التعريف بالنظم الانتخابيّة، والنظم السياسيّة، وطبيعة كلّ منها، وخصائصه.
٣- تحليل طبيعة العلاقة بين نسب المشاركة، وشرعيّة النظام السياسي.
٤- تشخيص المعوّقات القانونيّة والسياسيّة التي تحدّ من المشاركة الانتخابيّة.
٥- اقتراح سبل قانونيّة ومؤسساتيّة لتعزيز المشاركة، وزيادة الشرعيّة السياسيّة.

خامسًا: منهج البحث

يعتمد البحث المنهجين التحليلي والوصفي، إذ يدرس تحليل النصوص الدستوريّة والتشريعيّة الوطنيّة والدوليّة ذات الصلة، ووصف الظواهر السياسيّة المرتبطة بالمشاركة الانتخابيّة، ودراسة النماذج التطبيقيّة في ضوء نظري الشرعيّة السياسيّة، وآلياتها القانونيّة.

سادسًا: هيكليّة البحث

سيكون هذا البحث مكون من فصلين رئيسين:

الفصل الأوّل بعنوان التعريف بالمشاركة في الانتخابات، وشرعيّة النظام السياسي، والذي يدرس الإطار النظري للمشاركة في الانتخابات، وشرعيّة النظام السياسي، ويتضمن دراسة المفهوم، والأساس الفلسفي والقانوني للمشاركة، وطبيعتها القانونيّة، وعلاقتها بشرعية السلطة.

أمّا الفصل الثاني فكان بعنوان أثر نسبة المشاركة في الانتخابات على شرعيّة النظام السياسي، والذي بحث الأثر المترتّب على نسب المشاركة في الانتخابات، ويشمل تحليلًا لنتائج المشاركة المرتفعة والمنخفضة، وانعكاسها على الشرعيّة، مع تسليط الضوء على حالات تطبيقيّة مقارنة، لاسيّما في العراق.